غسان سلامة *

اتراك وعرب: نظرة مختلفة الى العالم

■ الفارق الاساس بين الترك والعرب هو طبعاً ان اولئك يشكلون دولة واحدة وهؤلاء موزعون على ٢٣ دولة مختلفة. وتشعر بثقل هذه المشكلة بقوة وانت تنظر الى الاقوام المشرقية الاساسية الثلاثة: الترك والفرس والعرب. فقد استطاع جيراننا الاتراك والايرانيون، في المرحلة نفسها تقريباً (١٩٢٠ - ١٩٢٤) ان يتجمعوا في كيان سياسي عصري واحد، بينما كتب علينا ان نتوزع على كيانات ما زال عددها في تصاعد. وتشعر في تركيا كم ان هذين المثالين، التركي والايراني، كانا يسكنان دعاة القومية العربية من ساطع الحصري الى ميشيل عفلق، ولو ان موقفهما من السلطنة العثمانية كان يمنعهما فعلاً من الجهر بما كان يحز في نفوس امثالهما: اين مصطفى كمال، اين رضا شاه في دار العرب ولما نحن عاجزون عن ان نكون كمثل جارتينا التاريخيتين: وحدة اثنية - لغوية - تاريخية تتجسد في يومنا هذا في كيان سياسي موحد؟

واذا تجاوزت هذا الفارق الجوهري في حال الترك والعرب، تلمس ان هناك قضايا كثيرة مماثلة تشغلنا وتشغلهم على السواء، ولو ان اجوبتهم عليها تختلف في معظم الاحيان عن اجوبتنا. فالمسالة الجوهرية التي تقض مضاجعهم، ومضاجعنا على السواء، هي مسالة العلاقة بالغرب. لقد قررت تركيا انها جزء من اوروبا، بينما يشدنا نحو اوروبا نوع من الجيرة المتوترة. فالعرب قريبون من اوروبا لدرجة تمنعهم من تجاهلها، وبعيدون عنها لدرجة المبالغة في كراهيتها. اما الترك فاختاروا، او اختار مصطفى كمال لهم خطأ اخر، خط الانخراط في اوروبا باعتبار تركيا جزءاً منها. ولا تشهد فعلاً ميولاً عربية مماثلة لهذا المنحى الا في بعض الاوساط المغاربية، التي تجنح في الاتجاه نفسه، لدرجة سمعنا معها ملك المغرب يطلب دخول بلاده الى الاسرة الاوروبية.

لكن امام دخول تركيا السوق المشتركة عقبات كثيرة. ما يقوله الترك عن هذه العقبات يبدو بعيداً عما يضمره الاوروبيون. فالترك يقولون ان العقبة الاساسية امام دخولهم السوق ذات طابع اقتصادي، اذ لديهم يد عاملة هائلة وغير مكلفة، مما سيحمل الرساميل الاوروبية على التركيز على التوظيف في تركيا، لا سيما في قطاع النسيج، حيث قد تتمكن تركيا خلال سنوات قليلة من بناء موقع طاغ على حساب كل الدول الاوروبية الاخرى. وهم يضيفون ان الانتاج التركي في مجال النسيج والجلود، وربما في مجال المنتجات الزراعية المتوسطة ايضاً (من خضر وفاكهة) كان يمكن ان يستولي على حصة هائلة من السوق الاوروبية لولا نظام «الكوتا» المفروض لحماية المنتجين الآخرين.

ويشير الترك الى عقبة اخرى ذات طابع ديبلوماسي، هي مسالة قبرص. فانقرة تعلم تماماً انه من غير الممكن ان تدخل تركيا الى السوق المشتركة لتكون اول دولة اوروبية يحتل جيشها جزءاً من دولة ذات سيادة. كما ان لتركيا مطامع متوترة في بحر ايجه، قد تضع الاوروبيين في موضع حرج تجاه اليونان. فهناك مسالة رسم حدود المياه الاقليمية المتارجحة بين ٣ و١٢ ميلاً حسب البلدان. فاذا قبلت انقرة بالحد الادنى كان به. واذا اصرت على الحد الأعلى فالمشاكل القانونية التي قد تنتج عن ذلك في بحر ايجه، بجزره الكثيرة، لا تعد ولا تحصى.

لكن هاتين العقبتين (الاقتصادية والديبلوماسية) ليستا الوحيدتين على رغم حرج الترك من التحدث عن غيرهما من العقبات. وان كان الاتراك يتناسون موضوع الاختلاف الديني بين تركيا وعموم اوروبا، فالاوروبيون لا يتناسون الامر. كيف ذلك قد ينظر اليها ايطاليون او المان: سوق مفتوحة لا ينبغي الخوض في نزاعاتها السياسية الكثيرة. لذلك فالاتراك اعضاء اساسيون في حلف شمال الاطلسي ولن يغادروه قريباً، ولكنهم لن يكونوا ايضاً القادة والمثقفون الاتراك البحث فيها هي العقبات الوحيدة. وقد لا تكون فعلاً الاكثر تاثيراً في مسار «اوربة» تركيا الذي بداه مصطفى كمال اتاتورك قبل سبعين عاماً ويريد القادة الاتراك اليوم بالحاح تكريسه بادخال بلادهم للسوق المشتركة. ولكن الخوف، كل الخوف، من الاثار الخطيرة التي قد تترتب عن رفض الاوروبيين ادخال تركيا، فمن يدري انذاك ماذا سيحصل: فان كانت الديموقراطية، والعلمانية والتهدئة في مجال العلاقات باليونان، كل هذه الامور مرتبطة في الذهن التركي بامكان دخول السوق، فماذا سيبقى من هذه الانجازات كلها ان حصل رفض اوروبي للطلب التركي؟

وبانتظار الرد الاوروبي (بدءاً برأي لجنة السوق المتوقع صدوره في الاشهر المقبلة)، تعيش تركيا مرحلة متقلبة في سياستها الداخلية. ويمكن تلخيص المرحلة هذه كما يلي: هناك حزب، حزب تركيا - الام، وتركيا بلد سيضم قبل نهايه هذا القرن حوالى ٧٠ مليون مسلم في الوقت الذي تمر علاقة اوروبا بالاسلام بنوع من الحرج، نظراً الى انعكاسات «الصحوة» الدينية الراهنة على سياسة الدول الاوروبية في الشرق الاوسط وعلى توجهات الاقليات الاسلامية المهاجرة في عموم اوروبا؟ وبالتالي فاي حكومة اوروبية هي التي لن تحرج اذا واجهت الراي العام في بلدها بطلبها ادخال عشرات الملايين من المسلمين الى السوق؟

عقبة اخرى يحاذر الاتراك طرحها تتعلق بموضوع الديموقراطية. فتركيا اليوم بلد يتبنى مبدأ الديموقراطية البرلمانية ويمارسها في الواقع، كما اثبتت الانتخابات النيابية قبل عامين والانتخابات البلدية الربيع الماضي. ولكن تجذر الممارسة الديموقراطية في تركيا لا يزال امراً قابلاً للنقاش. اذ يشير الاوروبيون اليها على انها ديموقراطية منقوصة، فالتعديات على الحريات العامة مستمرة، واوضاع المعتقلين السياسيين تضع تركيا في خانة اية دولة من دول العالم الثالث. ثم ان حرية الراي غير مضمونة تماماً اذا نظرنا الى مستوى الصحافة التركية المتدني اجمالاً والى الدعاوى التي ترفعها الدولة على صحف المعارضة لسبب او لغير سبب. اضف الى ذلك ان هذه الديموقراطية تتعايش بصعوبة مع جهاز عسكري قوي له رايه في الامور السياسية كلها. ولقد عاشت تركيا في الماضي القريب مراحل متقطعة من الديموقراطية. فالانفتاح السياسي غالباً ما ادى الى الفوضى والى نوع من الحرب الاهلية الدامية في المدن الكبرى وفي الارياف. وقد حمل هذا الانزلاق المتكرر من الديموقراطية الى الفوضى الامنية الشاملة، المؤسسة العسكرية على القيام بانقلابات عسكرية متكررة بوتيرة انقلاب كل عشر سنوات (١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨٠). لذا، يقول الاوروبيون: من يضمن لنا ان التجربة الديموقراطية الحالية لن تؤدي بدورها، وللمرة الرابعة على التوالي في اقل من ربع قرن، الى فوضى شاملة لا يوقفها الا تدخل جديد للعسكر؟

بكلام اخر، ليست العقبات التي يقبل

عقبتان، ديبلوماسية (قبرص) واقتصادية، امام دخول تركيا الى السوق الاوروبية. تركيا تنسى الاختلاف الديني مع اوروبا ... اوروبا لا تنسى

تم انشاؤه قبل فترة قصيرة، بدعم من المؤسسة العسكرية، وهو حزب قام بدور فعّال للغاية في عملية اعادة تركيا للممارسة الديموقراطية (الاتفاق مع الجيش)، وفي دفع الاقتصاد التركي الى الامام بوتيرة نمو يحسد عليها (نحو ٧ في المئة من النمو سنوياً بين ١٩٨٤ و١٩٨٧). وقد كافا الشعب التركي هذا الحزب، بقيادة تورغوت اوزال الشعبوية، على هذا كله، فاعطاه في الانتخابات النيابية الأخيرة اكثرية مريحة في مجلس النواب تقارب ثلثي اعضائه. وقد دفع هذا النجاح السياسي باوزال الى القبول بعودة السياسيين القدامى للعب دور في البلاد.

لكن ثمن هذا النجاح كان باهظاً. فالممارسات الانتفاعية للشلة المحيطة باوزال اصبحت حديث الجميع. ومحاولته الاستيلاء على التيار الاسلامي الصغير وضمه اليه اصبحت موضع انتقاد. ثم ان النمو الاقتصادي السريع، في تركيا كما في اي بلد مشابه، رافقه نمو هائل في التضخم وغلاء المعيشة. فالليرة التركية تفقد سنوياً قسماً جديداً من قيمتها تجاه الدولار، والاسعار ترتفع بنسبة تقارب ١٠٠ في المئة احياناً في السنة. لذلك كله، جاءت الانتخابات البلدية في الربيع الماضي تشير الى اتجاه معاكس تماماً لما كانت عليه الاحوال في السنين الماضية، اذ خسر اوزال وحزبه المعركة، ولم يحصل على نسبة تزيد عن ٢٢ في المئة من الأصوات، مما انزله الى الموقع الثالث بين الاحزاب، وراء حزب سليمان ديميريل الشعبي (٢٥ في المئة) خصوصاً وراء حزب اردال اينونو (نجل الرئيس السابق عصمت اينونو) الذي تمكن حزبه من الفوز بالموقع الاول، وبالسيطرة على بلديات المدن الثلاث الكبرى في البلاد، اسطنبول وانقرة وازمير.

من هنا البلبلة الحالية الناتجة عن هذا الانقلاب الكبير في الراي العام اذ برز حزب اوزال كالحزب الحاكم، ولكن باقل من ربع الاصوات. وتزداد البلبلة حدة عندما نعلم ان هناك انتخابات رئاسية في القريب العاجل (اخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر). فحينها ينتهي عهد الجنرال كنعان افرين، الذي لا يستطيع تمديد مكوثه في الرئاسة وفقاً للدستور. من ينتخب الرئيس المقبل؟ مجلس

> **النخبة التركية منشغلة بالحسابات الاقتصادية والجيواستراتيجية، بينما المثقفون العرب منشغلون بالمعارك الثقافية والتراثية...**

النواب. ولكنه مجلس لم يعد يمثل الراي العام اذ يسيطر عليه حزب اوزال بنسبة الثلثين بينما لا يمثل اوزال اكثر من ربع الاصوات حالياً. وقد يختار اوزال ان يسعى لرئاسة الجمهورية، والمجلس الحالي قد يصوت له بسهولة. ولكن معظم المراقبين الاتراك يتوقعون انذاك انفراطاً واسعاً في عقد الحزب الحاكم، فيتناتش بقاياه حزب ديميريل اساساً وربما ايضا بعض الاحزاب الاخرى... وتدخل تركيا مازق حكم جديدة، واستقطابات سياسية تبدأ وسط الاحزاب والنخبة وتنتهي اشتباكات في الشوارع.

فيما تشغل هذه الامور الملحة بالهم، ينظر الاتراك نحو محيطهم المباشر بقدر من الاستخفاف السياسي المثير. لقد استفاد الاتراك كثيراً من الحرب العراقية - الايرانية وعرفوا تماماً كيف يدافعون عن مصالحهم الاقتصادية والامنية خلالها، فجنت شركاتهم الكثير من نتائج حيادهم السياسي المعلن. ويامل الاتراك اليوم في ان تكون شركاتهم في موقع مميز في عملية اعادة البناء في البلدين كما يأملون في ان يجعلوا من الشرق الاوسط سوقاً هائلة لمنتجاتهم الصناعية على انواعها، بل للماء واليد العاملة ايضاً. والنخبة الحاكمة تشعر بصدق وبعمق انها غريبة عن منطقة الشرق الاوسط لولا الجوار الجغرافي وبعض الذكريات المقبلة على اندثار تدريجي.

بكلام اخر، الاتراك يؤكدون غربتهم عن المنطقة بالحاح، ويحاولون النظر اليها كما مطية للاميركيين الى حد اساءة العلاقة الى جيرانهم في المنطقة. ولكن هذا يعني استمراراً ضمنياً، خصوصاً داخل قيادة الجيش في اسرائيل، ودعماً لفظياً للحق العربي، من دون ان يكون على ما يبدو من ضغوط شعبية هائلة في اتجاه التضامن الاقوى مع العرب والمسلمين.

وترى الروح القومية التركية حية الى اقصى الحدود، ووعي قوانين اللعبة الجيواستراتيجية حاداً للغاية. فعندما هرب طيار سوفياتي بطائرته الى تركيا خلال الربيع الماضي، حاول الاميركيون عبثاً التمكن من تفتيش الطائرة (وهي من طراز ميغ ٢٩) للتعرف على خفاياها التكنولوجية. لكن الاتراك فضلوا اعادة الطائرة الى موسكو وتفتيشها بانفسهم، ذلك ان انخراطهم في حلف «الناتو» لا يعني تجاهلاً لجيرتهم المتوترة مع الاتحاد السوفياتي.

وعلى جنوب حدودهم، تقع سورية، والعلاقة معها، على رغم زيارة تورغوت اوزال لدمشق قبل عامين، يشوبها التوتر. فالنخبة التركية عاجزة عن النظر الى المسالة الكردية بوصفها مسالة داخلية. لذا يسهل عليهم اتهام سورية بتشجيع الروح الانفصالية الكردية، وقبلها الحركات السرية الارمنية. ولكن عضوية تركيا في حلف شمال الاطلسي، وازدياد التحرك في ما يسمى «الجنوب الشرقي» يضفيان على العلاقة حدوداً للتقارب واضحة. اضف الى ذلك ان الاتراك ينظرون بعين الريبة الى بعض المحاولات الايرانية للتاثير على الاوضاع الداخلية التركية بتشجيع التيارات الاسلامية. ورد الفعل التركي عنيف تجاه اي بلد تعتبر انقرة انه يحاول التدخل في شؤونها الداخلية. والبلدان المتهمان بذلك في المرحلة الحالية هما سورية (بسبب الاكراد خصوصاً بعد الحادثة الاخيرة الذي قتل فيها عشرة جنود اتراك في هجوم واحد) وايران (بسبب اعتراضها الرسمي على قرار الحكومة التركية منع ارتداء الحجاب في الجامعات).

بقيت العلاقة باميركا وهي ثابتة على ما يبدو. ولم تؤثر حادثة الطائرة السوفياتية فيها كثيراً، ذلك ان هناك تفهماً واسعاً في المؤسسة العسكرية الاميركية للعبث التركي الدائم على واشنطن. فتركيا تقدم بمفردها نحواً من ٢٠ في المئة من القدرة القتالية البشرية في حلف الاطلسي على الارض الاوروبية ولكن المساعدات نالاميركية لها تبقى متواضعة (نصف بليون دولار السنة الماضية بالمقارنة مثلاً مع ٣ بلايين لاسرائيل). والسبب في ذلك تلك القاعدة التي قررها الكونغرس والتي تمنع على واشنطن تقديم مساعدة الى تركيا تتجاوز المعادلة التالية: لكل ٧ دولارات مساعدة لليونان، ١٠ دولارات الى تركيا، بينما الاسهام التركي في حلف «الناتو» اهم بكثير.

وتشعر في النهاية ان الفارق الأكبر بين عرب اليوم والاتراك هو في مستوى النظرة الى العالم. فالنخبة التركية مهووسة بالحسابات الاقتصادية والجيواستراتيجية بينما المثقفون العرب منخرطون في المعارك الثقافية والتراثية. ولا اقول ان هوس اولئك افضل بالضرورة من مشاغل هؤلاء. لكن شعوراً شخصياً لا يمكنني كبته يرغمني على العودة من اسطنبول بالقرار التالي: ان كان علينا فعلاً ان نختار بين نبش الماضي او النظر الاحادي نحو المستقبل، فانني افضل الهوس الثاني، وبحماسة. لن ابكي اذن انفصال الاتراك عن الجسم المشرقي، ولن ابقى اتوقع عودتهم الميمونة اليه. فان هم اختاروا التوحد في كيان سياسي مشدود نحو مستقبل اخر، فهذا خيارهم وهل خياراتنا، نحن عموم العرب، افضل؟

---

* استاذ العلوم السياسية في جامعة باريس الاولى.

■ تصويب: وردت في الحلقة الاولى من راي غسان سلامة «خواطر اسطنبولية» كلمة العرب عوض الصرب في مقاطع عدة. نعتذر عن هذا الخطا... وعن تقصيرنا في ادراكه - «الحياة».